

كتاب الأم

من يجزئه من الرقاب إذا أعتق و من لا يجزئه .

قال الشافعي : C : لا يجزئه في طهار ولا رقبة واجبة رقبة تشتري بشرط أن تعتق لأن ذلك يضع من ثمنها ولا يجزئه فيها مكاتب أدى من نجومه شيئاً أو لم يؤد لأنه ممنوع من بيعه فإذا عجز المكاتب أو اختار العجز فأعتق عجزه أو اختياره العجز أجزاءه ولا تجزئه أم الولد في قول من لا يبيعها و تجزئه في قول من يرى للسيد بيعها و يجزئه المدير لأنه يباع وكذلك يجزئه المعتق إلى أجل و إن أعتق عبداً له مرهوناً أو جانياً جناية فأدى الرهن أو الجناية أجزاءً عنه و إن أعتق ما في بطن أمته عن طهاره أو رقبة لزمته ثم ولدته تاماً لم يجزه لأنه أعتقه ولا يدري أيكون أو لا يكون ولا يجزئه من العتق إلا عتق من صار إلى الدنيا و إن أعتق عبداً له غائباً فأثبت أنه كان حياً يوم وقع العتق أجزاءً عنه و إن لم يثبت ذلك لم يجزئه عنه لأنه على غير يقين من أنه أعتق لأن العتق لا يكون إلا لحي و إن وجبت عليه رقبة فاشتري من يعتق عليه عتق عليه إذا ملكه و كان عتقه وصمته سواء ساعة يملكه يعتق عليه ولا يجزئه عتقه وبأي وجه ملك عبداً له يثبت له عليه الرق فأعتقه بعد الملك أجزاءً عنه ولو كان عبد بين رجلين فأعتقه أحدهما و هو موسر ينوي أن يكون حراً عن طهاره أجزاءً من قبل أن لم يكن لشريكه أن يعتق ولا يرد عتقه ولو كان معسراً فأعتقه عن طهاره فعتق نصفه ثم ملك نصفه بعد ما أعتقه عن طهاره أجزاءً لأنه أعتق رقبة تامة عن طهاره ولو كان قال لعبيد له : أو لكم يدخل هذه الدار فهو حر ثم أمر أحدهم أن يدخل الدار و نوى أن يعتق بالحنث عن طهاره لم يجزه إذا دخل الدار فعتق عليه لأنه يعتق بالحنث بكل حال ويمنع من بقي من رقيقه أن يعتق بحنث ولو قال له رجل : لك علي عشرة دنانير على أن تعتق عبدك فأعتقه عن طهاره وأخذ العشرة لم يجزه لأنه أخذ عليه جعلاً ولو أخذ الجعل و أعتقه ثم رده لم يجزه لو أبى الجعل أولاً ثم أعتقه طهاره أجزاءً قال الشافعي : ولا يجزئه أنت يعتق رقبة عن طهاره ولا واجب عليه إلا بنية يقدمها قبل العتق أو معه عن الواجب عليه و جماع ذلك أن يقصد بالعتق قصد واجب لا أن يرسل بـلا نية إرادة واجب ولا تطوع ولو كان على رجل طهار فأعتق عنه رجل عبداً للمعتق بغير أمره لم يجزئه وكان ولاؤه لسيده الذ أعتقه ولو كان الذي عليه الطهار أعطاه شيئاً على أن يعتق عنه عبداً له بعينه أو لم يعطه فسأله أن يعتق عنه عبداً له بعينه فأعتقه أجزاءً والولاء للذي عليه الطهار الذي أعتق عنه وهذا منه كسراء مقبوض أو هبة مقبوضة وكما لو اشترى رجل من رجل عبداً فلم يقبضه المشتري حتى يعتقه جاز عتقه و كان ضمانه منه والعتق أكثر من القبض قال : و إذا وجب على الرجل طهاران أو كفارتان فأعتق عبداً عنهما

معا جعله عن أيهما شاء وأعتق غيره عن الآخر لأنه قصد به قصد واجب و لو أعتق آخر عنهما
أجزاً بهذا المعنى لأنه قد استكمل عتق عبيدين عن طهارين نصفاً بعد نصف قال : وإذا أعتق
عبيدين عن طهارين أو طهار و قتل كل واحد منها عن الكفار بنى معا وجعل لك واحد منهما عن
أيهما شاء وإن لم يجعله أجزأتا معا لأنه قصد كفارتين و أجزأه بما وصفت أن كل واحد من
الكفارتين قد أعتق فيها عبداً تاماً نصفاً عن واحدة ثم أخرى نصفاً عن واحدة ونصفاً عن واحدة
فكامل فيها العتق وعتقه عن نفسه للطهار لزمه لا عن امرأته فإذا قصد قصد الكفارة عن
الطهار أجزأته ولو أعتق عبيدين عن طهار واحد فأراد أن يجعل أحدهما عن طهاره الذي أعتق
عنه و الآخر عن طهار عليه غيره لم يكن له ذلك لأن عتقهما قد مضى لا ينوي به إلا أحد
الطهارين فيجزئه ما نوى ولا يجزئه ما لم ينوه قال : و لو وجبت عليه رقبة فشك أن تكون عن
طهار أو قتل أو نذر فأعتق رقبة عن أيهما كان عليه أجزأه لأنه قصد بها قصد الواجب و لم
يخرج ما وجب عليه من نيته بالعتق و إن أعتقها لا ينوي واحداً من الذي عليه لم يجزئه و إن
أعتقها عن قتل ثم علم أن لم يكن عليه قتل أو طهار ثم علم أن لم يكن عليه طهار فأراد أن
يجعلها عن الذي عليه لم تجزئه عنه لأنه أعتقها على نية شيء بعينه لم يجب عليه و أخرج
الواجب عليه فأعتق عنه ولا تجزئه عنه أن يصرف النية إلى غيره مما قد أخرجه من نيته في
العتق ولو أعتق جارية عن طهاره واستثنى ما في بطنها أجزأت عنه و ما في بطنها حر و لو
أعتقها عن طهار على أن تعطيه شيئاً لم يجزه ولو أبطل الشيء عنها بعد العتق لم يجزه لأنه
أعتقها على جعل و إن تركه و لو كان قال لها : أعتقك على كذا فقالت : نعم ثم أبطل ذلك
فأعتقها على غير جعل ينوي بها أن تعتق عن طهاره أجزأته